



دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة (2017 – 2009)

م.د. حيدر حسين عذافه
جامعة المثنى

Hayder.aljabry@mu.edu.iq

أ.م.د. صباح رحيم مهدي
جامعة المثنى

sabbah_raheem@mu.edu.iq

م.د. حيدر طالب موسى
جامعة المثنى

mrhayder@mu.edu.iq

Published :8/10/2019

Accepted :18/11/2019

Received: April / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المصنف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0

[Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)



مستخلص البحث:

ان مسؤولية البنك المركزي ومن خلال تطبيق سياسته النقدية والمتعلقة بالمحافظة على سلامة واستقرار النظام المالي والنظام الاقتصادي، لان اي صدمة داخلية كانت ام خارجية، قد تعرض النظام المالي للخطر وعدم الاستقرار، لذلك جاء البحث ليسلط الضوء على فاعلية السياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار المالي، اذ كانت اهم الاستنتاجات هي وجود زيادة في رؤوس الأموال مما يعطي المصارف إمكانية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها، فضلا عن وجود ارتفاع في اجمالي الديون المتعثرة، مما يؤدي الى اضعاف مركزه المالي، والذي يشكل تراجع في الاستقرار المالي لتلك المصارف.

المصطلحات الرئيسية للبحث: السياسة النقدية، الاستقرار المالي، الائتمان النقدي، راس المال، الودائع.

المقدمة

يعد الاستقرار المالي أحد الأهداف الأساسية الواجب تحقيقها والمحافظة عليها من قبل السياسة النقدية المتبعة لضمان أداء فعال لجميع القطاعات الاقتصادية مما ينعكس بشكل إيجابي على المصارف العراقية، مما دفع البنوك المركزية العالمية باتباع سياسات نقدية تضمن سلامة ومثانة استقرار انظمتها المالية.

إن تحقيق الاستقرار المالي من قبل البنك المركزي العراقي نابع من مسؤوليته في اتباع نظام مستقر وسليم يضمن تقليل المخاطر المحتملة، من خلال رصده وتحليله للمتغيرات في النظام المالي، وعليه واضب البنك المركزي العراقي على تحليل ورصد التغيرات في النظام المالي ومقارنتها مع التقارير السابقة لوضع السبل الكفيلة لمعالجة الاختلالات المكتشفة والمخالفات من خلال اتجاهين:

- 1- الرقابة المستمرة على المصارف والشركات المالية غير المصرفية.
- 2- السعي لتوفير منظومة علاجية لاحتواء الازمات المالية والاقتصادية بمختلف انواعها واتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع انتشارها على الساحتين المالية والمصرفية.

أهمية البحث:

تستند أهمية البحث إلى الدور الذي يلعبه الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومدى قدرته على مواجهة المخاطر من خلال اتباع سياسة نقدية تلائم ظروف المصارف العراقية.

مشكلة البحث:

ينطلق البحث من مشكلة، أن السياسة النقدية لم تتخذ الإجراءات الكافية للحد من إفراط المصارف العراقية في منح الائتمان، وسوء منح الديون ونوعيتها والفئات المقترضة ونقص السيولة والازمات المالية مما يؤدي إلى عدم استقرارها ومن ثم إلى فشلها.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن للسياسة النقدية المتمثلة في البنك المركزي في العراق دور فعال في تحقيق نظام مالي مستقر وفعال في النظام المصرفي من خلال السلطة التي تخوله بتوجيه المصارف.

هدف البحث:

إن هدف البحث هو تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه السياسة النقدية للمحافظة على الاستقرار المالي من خلال تشخيص المخاطر الناجمة عن نشاط المصارف العراقية، ووضع الحلول الملزمة لها.

منهج البحث:

أعتمد الباحث أسلوب المنهج التحليلي بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي الذي يصدرها البنك المركزي العراقي وكذلك المصادر العربية (على الرغم من قلتها) فضلاً عن اعتماد أسلوب المنهج الوصفي بهدف التعرف على حال الاستقرار المالي في المصارف العراقية ووضع المقترحات.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية مسبقة بالمنهجية ومتبوعة باستنتاجات وتوصيات، تناول المحور الأول منها الإطار النظري للسياسة النقدية، والمحور الثاني أهتم بالجانب المفاهيمي للاستقرار المالي، أما المحور الثالث فقد أختص بتحليل واقع الاستقرار المالي بالاعتماد على المؤشرات والنسب المالية.

المحور الاول / الجانب المفاهيمي للسياسة النقدية

اولا: مفهوم السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية وظيفة مهمة للبنك المركزي، كما تعد جزءا من السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة من قبل الدول، كالسياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة الاجور للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

تعددت التعاريف للسياسة النقدية، فعرفها البعض بانها مجموع من الاجراءات والادوات التي تعتمدها السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي للتأثير على عرض النقد، بما يحقق الاستقرار النقدي بشكل خاص والاستقرار الاقتصادي عام. (Hussain,2008:89)

وعرفت ايضا بانها مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية من اجل ادارة الائتمان والتأثير عليه بما يحقق الاهداف الاقتصادية (miftah,2005:98-99)

ثانيا: اهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية الى تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها:

1- استقرار الاسعار

من العوامل الاساسية المؤثرة على النشاط الاقتصادي هو استقرار الاسعار لان اي تغيير في مستوى الاسعار سيؤثر على قيمة النقود مما ينعكس سلبا على الاداء الاقتصادي.

(aldwry,alsamrayi,2006:187)

2- زيادة معدل النمو الاقتصادي

ان احدي الاهداف الاساسية للسياسة النقدية هي زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال المحافظة على الاستقرار المالي في المصارف العاملة داخل البلد.

3- زيادة مستوى التوظيف

يعد رفع مستوى التوظيف من قبل السياسة الاقتصادية من الاهداف المهمة وبمساعدة السياسة النقدية خاصة من خلال رفع حجم الائتمان المصرفي الذي يزيد من حجم الاستثمار مما ينعكس ايجابيا على تشغيل الموارد البشرية ووسائل الانتاج المعطلة.

(eabd,alhamid,2007:276)

المحور الثاني / الاستقرار المالي / المفهوم / المؤشرات

اولا: مفهوم الاستقرار المالي

ظهر المفهوم على الساحة الاقتصادية الدولية وسط الازمات المالية المتلاحقة محليا ودوليا، فالاستقرار المالي هو النظام الذي يكون فيه النظام المالي قادرا بكافة مؤسساته على الاستمرار في وظائفه الاساسية من جذب المدخرات ومنح القروض وتسوية المدفوعات بكل فاعلية، لاسيما في اوقات الازمات المالية الناجمة عن النظام المالي او المتولدة من القطاع الحقيقي.

كما يعرف الاستقرار المالي بانه مدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة من خلال استمراره في ضمان توزيع موارده المالية بفاعلية وتحقيق اهدافه الاقتصادية حتى في اوقات الضغوط او الازمات. (Schinasi,2004:8)

كما يمكن ان يعرف بانه الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادرا على تحمل الازمة المالية، فضلا عن قيامه بالوظائف الاساسية والمتمثلة بالوساطة المالية وتسهيل النشاط الاقتصادي وادارة المخاطر، وبمعنى اخر التأكد من سلامة جميع مكونات النظام المالي من اجل التقليل من الازمات التي تؤثر على الجهاز المصرفي وبالتالي ينعكس ايجابيا على الاستقرار المالي لها. (S Narayanan, and D. Rashmi, 2004 :4)

ان البنوك المركزية هي المسؤولة عن سلامة واستقرار النظام المالي في دولها نظرا للدور المهم الذي يلعبه النظام المالي في الاقتصاد، وان اي صدمة مهما كان حجمها

سيعرض النظام المالي للخطر وعدم الاستقرار، ومن هذا المنطلق فإن البنك المركزي حتى يتسم بالكفاءة عليه: (shayna sy,2005:5)

1- رصد وإدارة المتغيرات الاقتصادية والنقدية كالأدخال والاستثمار والإقراض والاقتراض وتحليلها.

2- قدرته على تقييم المخاطر المالية وتحديد وإدارتها للوظائف الأساسية في ظل الازمات.

ثانياً: مؤشرات الاستقرار المالي

ان مفهوم الاستقرار المالي حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي، وعليه فإن المؤشرات المالية، تم اعدادها مؤخراً والتي يمكن ان ينذر صناع السياسة بالمشاكل المحتمل وقوعها في الاقتصاد الحقيقي.

فالاستقرار المالي هو القدرة على تحقيق الاستقرار في جميع عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة، ويتكون القطاع المالي من ثلاثة عناصر أساسية فالأولى، تتمثل في المؤسسات المالية ومكوناتها من البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، والثانية الأسواق المالية وتتمثل في أسواق رأس المال وأسواق النقد، والثالثة هي البنى التحتية.

وتتضمن مؤشرات الاستقرار المالي للمصارف (العام والخاص) المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي بالآتي: (Financial Stability Report in Iraq,2017)

1- تطور القطاع المالي ويتكون من

أ- موجودات القطاع المصرفي

ب- ودائع القطاع المصرفي

ت- رأس مال القطاع المصرفي

ث- الائتمان المصرفي

ج- ديون متأخرة التسديد

2- مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي

أ- مؤشر نسبة كفاية رأس المال

ب- مؤشر السيولة

ت- مؤشر جودة الموجودات

ث- مؤشر الإيرادات والربحية

3- قياس حجم المخاطر المصرفية

4- قياس حجم التركيز المصرفي

5- مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي

6- اختبارات الضغط الكلية

7- تحليل البنية التحتية المالية

المحور الثالث / تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي في المصارف العراقية

وسبل تطورها

1- تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي في المصارف العراقية

تعد المصارف المكون الأساس للنظام المالي في العراق ، لذا فإن هدف البنك المركزي العراقي هو تحقيق الاستقرار المالي من خلال قيامه بالدور التنظيمي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة للحفاظ على نظام يقوم على أساس التنافس في السوق، فضلاً عن قيامه بجمع وتبويب البيانات والاحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي العراقي للأغراض التحليلية، وسيتم استعراض وتحليل أهم التطورات الحاصلة في القطاع المالي المصرفي من خلال دراسة أهم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار المالي للمصارف العاملة في العراق، علماً تم اصدار أول تقرير للاستقرار المالي من قبل البنك المركزي العراقي في عام 2010. (IMF,2018,28)

ومن هذه المؤشرات هي:

1- الموجودات

يتبين من جدول (1) ان اجمالي الموجودات المصرفية انخفضت من (334.2) ترليون دينار عام 2009 الى (156.4) ترليون دينار عام 2017 بسبب اعادة تقييم وتسوية بعض موجودات المصارف*، فضلا عن تراجع نسبة موجودات المصارف الحكومية الى اجمالي الموجودات يقابله ارتفاع موجودات الخاصة للمدة قيد البحث، اذ انخفضت موجودات المصارف الحكومية من (325.6) ترليون دينار ونسبة (97.4%) عام 2009 الى (128) ترليون دينار عام 2017 في حين ارتفع حجم موجودات المصارف الخاصة من (8.7) ترليون دينار ونسبة (2.6%) الى (28) ترليون دينار ونسبة (18.2%) عام 2017 وهو مؤشر يعكس تحسن مستوى المنافسة بين المصارف الخاصة والعامة.

جدول (1) اجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق للمدة (2009-2017)

ترليون دينار

التفاصيل	موجودات المصارف الحكومية	موجودات المصارف الاهلية	اجمالي الموجودات	الاهمية النسبية % حكومي اهلي
2009	325.6	8.7	334.2	97.4 2.6
2010	353.1	10.2	363.3	97 3
2011	131.3	12.5	143.8	91.3 8.7
2012	173.3	17.6	190.9	90.8 9.2
2013	208.8	21.1	229.9	90.8 9.2
2014	204.5	22.3	226.8	90.2 9.8
2015	200.5	22.4	222.9	90 10
2016	199	22	221.2	90 10
2017	128	28	156.4	81.8 18.2

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Department of Financial Market Research, Annual Reports of Financial Stability in Iraq for the period (2009-2017).

2- رؤوس الاموال

يعد نمو رؤوس اموال المصارف مؤشرا ايجابيا في تعزيز الاستقرار المالي المصرفي لكونه يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر ويضمن سلامة ومتانة المصارف، كما يشكل حماية أكبر للمودعين.

يتبين من جدول (2) ان اجمالي رؤوس اموال المصارف في العراق نمت من (2.3) ترليون دينار في عام 2009 الى (14.3) ترليون دينار في عام 2017 اي بمعدل (6.2) مرة*، الا ان هذا النمو يعد ضئيلا امام متطلبات المشاريع التنموية الكبيرة التي تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وتسهيلات مصرفية متنوعة لكي تسهم بشكل فعال في بناء قطاعات الاقتصاد العراقي، ويمكن تفصيل نمو راس المال في المصارف الحكومية والاهلية وكما يلي:

أ- بلغت رؤوس اموال المصارف الحكومية في عام 2009 مبلغا قدره (0.6) ترليون دينار وبأهمية نسبية (26.1%) وبلغت رؤوس اموال المصارف الخاصة (1.7) ترليون دينار ونسبة (73.9%) ارتفعت رؤوس اموال المصارف الحكومية عام 2017 الى (3.2) ترليون دينار وبأهمية نسبية (22.4%) وبلغت رؤوس اموال المصارف الخاصة (11.1) ترليون دينار ونسبة (77.6%)، اذ شهدت رؤوس اموال المصارف كافة زيادات متتالية.

ب- بلغت نسبة رؤوس اموال المصارف الخاصة الى الناتج المحلي الاجمالي لعام 2009 (1.2%) في حين بلغت النسبة للمصارف الحكومية (0.4%) من الناتج المحلي

* تخص الموجودات الثابتة من ابنية واثاث.. تم إعادة تقييمها في سنة 2017 عن قيمتها التي كانت عليها قبل سنة 2003.

* تم استخراجها من خلال المعادلة الآتية: $6.2 = (2.3/14.3)$

الاجمالي ارتفعت النسبة عام 2017 للمصارف الخاصة الى (4.9%) والمصارف الحكومية (1.4%) وهي نسبة ضئيلة.

جدول (2)

رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق للمدة (2009-2017)

ترليون دينار

نسبة رؤوس الاموال الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة رؤوس الاموال الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي	الاهمية النسبية لرؤوس اموال الخاصة	الاهمية النسبية لرؤوس اموال الحكومية	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي رؤوس اموال المصارف	رؤوس اموال المصارف الخاصة	رؤوس اموال المصارف الحكومي	التفاصيل
1.2	0.4	73.9	26.1	139.3	2.3	1.7	0.6	2009
1.3	0.3	78.6	21.4	171.9	2.8	2.2	0.6	2010
1.6	0.3	84.6	15.4	211.3	3.9	3.3	0.6	2011
1.9	0.5	78	12	246.4	4.9	4.6	1.3	2012
2.3	0.6	80	20	269.6	7.7	6.2	1.5	2013
2.9	0.6	83.5	16.6	258.9	9.1	7.6	1.5	2014
4.1	1.1	78.2	21.8	192.4	10.1	7.9	2.2	2015
4.7	1.1	81.2	18.8	203.9	11.7	9.5	2.2	2016
4.9	1.4	77.6	22.4	226	14.3	11.1	3.2	2017

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in Iraq for the Period (2010-2017).

3- الائتمان النقدي

يشير جدول (3) الى بلوغ الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف الحكومية لعام 2009 (0.7) ترليون دينار ونسبة (13%) من اجمالي الائتمان، ارتفع الى (29.1) ترليون دينار عام 2015 ونسبة 79% من اجمالي الائتمان على الرغم من ان نسبة رؤوس اموال المصارف الحكومية لا تتعدى (22%) من اجمالي المصارف كافة، مما يعني ان المصارف الحكومية ما زالت تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منحها الائتمان قياسا برؤوس اموالها.

اما الائتمان المقدم من قبل المصارف الخاصة لعام 2009 كان (4.6) ترليون ونسبة (87%) من اجمالي الائتمان ارتفع الائتمان عام 2017 الى (19.4) ترليون دينار الا ان اهميتها النسبية انخفضت الى (51%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح للمصارف، على الرغم من رؤوس اموالها تشكل ما يقارب (80%) من اجمالي رؤوس اموال المصارف كافة.

ان تردد المصارف الخاصة في منح الائتمان بما يتناسب مع حاجة القطاعات الاقتصادية يعود الى الاسباب الاتية:

- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين.
- طلب المصارف ضمان ائتماني يقابله ضعف الضمانات المقدمة لقاء منح الائتمان وهو امر ناجم من تأثير التوقعات التضخمية او بما يسمى بمخاطر السوق.
- ان اغلب المصارف الخاصة لا تتمتع بملاءمة مالية عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني والتي يغلب عليها طابع الاجل القصير.

جدول (3)
الائتمان النقدي للمصارف العاملة في العراق للمدة (2009-2017)

ترليون دينار

التفاصيل	الائتمان النقدي للقطاع الحكومي	الائتمان النقدي للقطاع الخاص	اجمالي الائتمان النقدي	الاهمية النسبية حكومي خاص	نسبة الائتمان النقدي للقطاع الحكومي/ الناتج المحلي %	نسبة الائتمان النقدي للقطاع الخاص/ الناتج المحلي %
2009	0.7	4.6	5.3	13 87	0.5	3.3
2010	0.9	8.5	9.4	10 90	0.5	4.9
2011	1.6	11.4	13	12 88	0.8	5.4
2012	6.2	14.6	20.8	30 70	5.9	2.5
2013	13	17	30	43 57	6.31	2.4
2014	26.9	7.2	34.1	79 21	10.4	2.8
2015	29.1	7.7	36.8	79 21	15.1	4
2016	19	18.2	37.2	51 49	9.3	8.9
2017	18.5	19.4	37.9	49 51	8.2	8.6

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in Iraq for the Period (2010-2017)

4- الودائع

ارتفع اجمالي رصيد الودائع من (21.8) ترليون دينار عام 2009 الى (67) ترليون دينار عام 2017 اي ازدادت ثلاثة اضعاف خلال المدة وذلك بسبب التحسن النسبي للوضع الاقتصادي خلال عام 2017 مما انعكس على ارتفاع نسبة ايداعات الحكومية في المصارف والتي تشكل أكثر من (60%) من مجموع الودائع. (Financial Stability Report, 2017:6)

اما فيما يخص توزيع الودائع بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة فكان رصيد الودائع لدى المصارف الحكومية عام 2009 (17.7) ترليون دينار ونسبة 81% من اجمالي الودائع ارتفع الرصيد الى (41) ترليون دينار الا ان نسبتها من اجمالي الودائع انخفضت الى 61%.

وارتفع رصيد المصارف الخاصة من (26) ترليون دينار ونسبة 19% من اجمالي الودائع عام 2009 الى (26) ترليون دينار ونسبة 39% عام 2017. كما مبين في جدول (4).

ان ارتفاع نسبة الودائع لدى المصارف الخاصة وانخفاضها لدى المصارف العامة ليقابل الفارق بينهما يعد مؤشرا جيدا على التوجه نحو زيادة الاستقرار المالي في المصارف العراقية.

جدول (4)
اجمالي الودائع للمصارف العاملة في العراق للمدة (2009-2017)
ترليون دينار

التفاصيل	الودائع لدى المصارف الحكومية	الودائع لدى المصارف الخاصة	مجموع الودائع	الاهمية النسبية للمصارف الحكومية خاصة	
2009	17.7	4.1	21.8	81	19
2010	29.1	4.9	34	85	15
2011	36.1	5.9	42	86	14
2012	34.6	7.9	42.5	81	19
2013	53.5	9.3	62.8	85	15
2014	64.4	9.7	74.1	87	13
2015	55.2	9.1	64.3	86	14
2016	38.9	23.7	62.4	62	38
2017	41	26	67	61	39

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in Iraq for the Period (2010-2017)

5- الديون المتعثرة (متأخرة التسديد)

يتبين من الجدول (5) ارتفاع حجم الديون المتأخرة من (242) مليار دينار عام 2009 الى (4.340) ترليون دينار عام 2017 مما يعكس ارتفاع نسبة التلكؤ في سداد القروض، اذ ازداد الديون المتعثرة خلال مدة البحث ما يقارب (18) مرة. استمر القطاع الخاص في الاستحواذ على النسبة الاكبر من الديون المتعثرة اذ بلغت النسبة أكثر من (99%) خلال المدة 2013-2017، مما يشكل عبئاً على الاستقرار المالي. ان سبب ارتفاع الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود الى ضعف الوضع الامني وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وتدني قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين.

جدول (5)
اجمالي الديون المتعثرة للمصارف العاملة في العراق للمدة (2009-2017)
مليار دينار

التفاصيل	الديون المتعثرة للمصارف الحكومية (1)	الديون المتعثرة للمصارف الخاصة (2)	مجموع الديون المتعثرة (3)	3/1 %	3/2 %
2009	94.4	147.7	242.1	39	61
2010	103	194	297	35	65
2011	190.2	269.1	459.3	41	59
2012	205.6	292.3	497.9	41.3	58.7
2013	5878	1998.9	1994.5	0.29	99.71
2014	5788	2355	2361	0.20	99.75
2015	6057	3074	3079.7	0.25	99.8
2016	5936	3341	3346.5	0.18	99.82
2017	7234	4333	4340.6	0.17	99.83

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in Iraq for the Period (2010 - 2017)

6- كفاية راس المال للمصارف

يشير جدول (6) الى أن نسبة كفاية راس المال لدى المصارف الحكومية للمدة 2009-2015 اقل من النسبة القانونية البالغة 12% الا ان النسبة العالية لرصيد الودائع لديها تدل على مدى ثقة الجمهور بهذه المصارف نظرا لاعتقادهم بانها مضمونة من جانب الحكومة.

في حين بلغت النسبة لدى اغلب المصارف الخاصة أكثر من 30% وذلك لتحفظها عن منح الائتمان الذي نتج عنه سيولة عالية معطلة تفوق النسبة المعيارية البالغة 30%، وذلك لعدم توفر الفرص الائتمان والاستثمار الامن والسليم.

جدول (6) نسبة كفاية راس المال للمصارف العاملة في العراق للمدة (2009-2017)

التفاصيل	نسبة كفاية راس المال في المصارف الحكومية %	نسبة كفاية راس المال في المصارف الخاصة %	النسبة المقررة
2010	2	60	12
2011	2	30	12
2012	2	30	12
2013	2	30	12
2014	3	30	12
2015	11-4	113	12
2016	63	137	12
2017	38	323	12

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in Iraq for the Period (2010-2017)

7- الكثافة المصرفية في العراق

يتكون النظام المصرفي في العراق لعام 2010 من (48) مصرفا وفرعا محليا واجنبيا فضلا عن الفروع ومكاتب التمثيل للمصارف الاجنبية كما مبين في جدول (7) وبهذا يكون عدد الفروع (912) فرعا مصرفيا ومكاتب، لتبلغ الكثافة المصرفية فرعا مصرفيا واحدة لكل (45) ألف نسمة، ارتفع عدد المصارف عام 2014 الى (57) مصرفا وبواقع 1204 فرعا، واستمر عدد المصارف بالارتفاع حتى وصلت الى (69) مصرفا عام 2017، الا ان عدد الفروع انخفض الى 843 فرعا لتبلغ الكثافة المصرفية فرعا مصرفيا واحدة لكل (44) ألف نسمة.

ان هذه النسبة مازالت منخفضة قياسا بالدول الاخرى، اذ تبلغ (6) فرع لكل عشرة الاف نسمة في البلدان المتقدمة وفرع واحد لكل (10) ألف نسمة في بعض دول المنطقة ومنها لبنان. (Central Bank of Iraq, 2012:5-6)

جدول (7) الكثافة المصرفية في العراق للمدة (2010 – 2017)

السنة	عدد مصرف	عدد الفروع محلي و اجنبي	الكثافة المصرفية (1/ نسمة)	النسب المعيارية
2010	48	912	45000/1	10000/1
2011	50	917	40000/1	
2012	54	972	35000/1	
2013	54	1030	35000/1	
2014	57	1204	29900/1	
2015	57	854	43200/1	
2016	64	866	43700/1	
2017	69	843	44000/1	

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in Iraq for the Period (2010-2017)

ثانياً: سبل وإجراءات اتخذت من قبل السياسة النقدية بعد سنة (2003) للمحافظة على الاستقرار المالي في العراق.

- 1- انظمة المدفوعات الالكترونية
سعى البنك المركزي الى تطبيق هذه الانظمة وبمساعدة الخزانة الامريكية منذ عام 2006 كخطوة مهمة لتطوير كفاءة القطاع المصرفي في العراق وتفعيل دوره في تحقيق الاستقرار المالي عن طريق تداول الاموال بالوسائل الالكترونية وتقليل الاعتماد على التداول الورقي
- 2- التفتيش والرقابة على المصارف المجازة لضمان متانة وسلامة الجهاز المصرفي، يقوم البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة وائتمان بالتفتيش والرقابة على المصارف المجازة، فضلا عن الرقابة الداخلية، مما ساهم في تحقق الاستقرار المالي للمصارف والشركات المالية العاملة في العراق.
- 3- بهدف مواكبة التطورات والمستجدات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي، قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة منذ منتصف عام 2003 ولغاية اعداد البحث من خلال الاجراءات الاتية:
أ- الغاء خطة الائتمان واعطاء هذه المهمة الى مجالس ادارات المصارف وتحرير اسعار الفائدة المدينة والدائنة لخلق المرونة والمنافسة وسرعة اتخاذ القرار.
- ب- اعداد اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان وتحديد مخاطر كل صنف وإلزام المصارف بوضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر الائتمان غير المنتج للعوائد بأصنافه المختلفة والتي تشمل الائتمان المشكوك في تحصيله والائتمان الخاسر.
- ت- اعداد وتطبيق نظام تقييم الاداء المصرفي في عام 2007، ويعد العراق من اوائل الدول العربية المطبقة لهذا النظام وهو أكثر حداثة.
- ث- اعداد اللوائح التنظيمية الجديدة رقم (3) لعام 2010 بالتعاون مع خبراء صندوق النقد الدولي.
- ج- اعداد موازنة مصرفية جديدة وفق معايير المحاسبة الدولية الحديثة (i.f.r.s) تم تطبيقها من قبل المصارف منذ عام 2010.
- ح- تطبيق المعايير الدولية الجديدة على المصارف العراقية كونها تمثل احدى متطلبات الصيرفة الدولية الحديثة.
- خ- فتح نوافذ لممارسة اعمال الصيرف الاسلامية في مصرفي الرافدين والرشد.

الخلاصة:

تتسم سياسة المصارف العراقية الحكومية بالمجازفة في منحها الائتمان المصرفي قياسا برؤوس اموالها، اذ ارتفعت النسبة من 13% عام 2009 الى 79% من عام 2015. اما فيما يخص الديون المتعثرة، فقد استحوذت المصارف العراقية الخاصة بالنسبة الاكبر، اذ بلغت النسبة 99% من اجمالي الديون المتعثرة خلال المدة (2013 – 2017) مما يشكل عبئا على الاستقرار المالي. ان نقاط الضعف اعلاه جاءت بسبب ضعف الاجراءات الرقابية المتخذة من قبل السياسة النقدية في متابعتها للمصارف العراقية، الا ان السياسة النقدية اتخذت مؤخرا بعض الاجراءات التي تحد من الاشكال اعلاه من زيادة التفتيش والرقابة على المصارف المجازة مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف، فضلا عن إلزام المصارف بالاحتفاظ على نسبة مقبولة من كفاية رأس المال من خلال تطبيق المعايير الدولية كونها تمثل احدى متطلبات الصيرفة الدولية الحديثة.

الاستنتاجات

- 1- انخفاض اجمالي الموجودات في نهاية عام 2017 نتيجة اعادة تقييم الموجودات في مصرف الرافدين والرشد وفق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اعادة هيكلتهما.

- 2- تردد المصارف الخاصة في منح الائتمان بما يتناسب وحاجة القطاعات الاقتصادية بسبب ضعف الضمانات المقدمة لقاء منح الائتمان.
- 3- ارتفاع اجمالي رؤوس اموال المصارف من (2.3) ترليون دينار عام 2009 الى (14.3) ترليون عام 2017 مما يعزز هذا النمو من الاستقرار المالي وقدرتها في مواجهة المخاطر ويحقق سلامة ومتانة المصارف.
- 4- ارتفاع نسب الديون المتعثرة في المصارف الخاصة اذ كانت نسبتها أكثر من 99% من اجمالي الديون المتعثرة الممنوحة من قبل المصارف.
- 5- انخفاض الكثافة المصرفية الى مصرف واحد لكل (44000) نسمة بينما تبلغ النسبة المعيارية مصرف واحد لكل (10000) نسمة.
- 6- تعاني اغلب المصارف العراقية من استخدام التقنية الحديثة مما يقلل من فاعلية وكفاءة الاداء المصرفي من تقديم خدمة سرية ذات كلفة منخفضة.

التوصيات

- 1- استمرار الرقابة والاشراف على المصارف والشركات المالية غير المصرفية وبانتظام من اجل تشخيص المبكر لنقاط الخلل ومعالجة المشاكل والمخالفات التي تواجهها.
- 2- توفير منظومة علاجية تسعى لاحتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع انتشارها على الساحتين المالية والمصرفية من خلال تفعيل إجراءات الرقابة الداخلية والخارجية.
- 3- يتطلب من السلطات النقدية متابعة الديون المتعثرة للقطاع الخاص من خلال دراسة الجدارة الائتمانية للمقترض
- 4- رصد وتحليل التغيرات في النظام المالي من قبل السلطة النقدية لأنها المسؤولة عن سلامة واستقرار النظام المالي في العراق.
- 5- ضرورة استخدام التقنية الحديثة في المصارف العراقية ومنها النظم المصرفية الشاملة واجهزة الصراف الالي وبطاقات الائتمان لزيادة كفاءتها في تقديم الخدمة.

Sources:

1. Abdul Muttalib Abdul Hamid, Economics of Money and Banking, University House, Alexandria, Egypt: 2007
2. Arab Monetary Fund, Financial Stability Report for the Arab Countries 2018, Department of Financial Markets Economic and Technical Department, United Arab Emirates, Abu Dhabi, 2018
3. Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research, Department of Financial Market Research, annual reports of financial stability in Iraq for the period (2009 - 2017).
4. Garry J. Schinasi , 2004 , Defining Financial Stability.
5. Ghazi Sheena C., Maintaining Financial Stability, Economic Issues, No. 36.
6. Raheem Hussein, Banking Economy, Dar Al-Manaaj Publishing & Distribution, Amman, Jordan, 2008.
- 7.S. Narayanan, and D. Rashmi, "Assessment of Financial Stability Report: Sveriges Risk bank", Stockholm School of Economics (2004).
8. Saleh Moftah, Monetary and Monetary Policies, Dar Al-Manaaj Publishing and Distribution, Egypt, 2005
9. Zakaria Al-Douri, Yousra Al-Samarrai, Central Banks and Monetary Policies, Dar Al-Yazouri, Amman, 2006.
10. IMF www.imf.org

The role of monetary policy in achieving financial stability of Iraqi banks for the period (2009 - 2017)

Hayder Talib Mousa
Al-Muthanna University /
mrhayder@mu.edu.iq

Sabah Raheem Mahdi
Al-Muthanna University/
sabbah_raheem@mu.edu.iq

Hayder Hussein Odhafah
Al-Muthanna University
Hayder.aljabry@mu.edu.iq

Published :8/10/2019

Accepted :18/11/2019

Received: April / 2020



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract

The responsibility of the Central Bank through the implementation of its monetary policy to maintain the integrity and stability of the financial system and the economic system, because any shock, whether internal or external, may endanger the financial system and instability, so the research sheds light on the effectiveness of monetary policy in maintaining financial stability, The most important conclusion is that there is an increase in capital, which gives banks the possibility to face the risks to which they are exposed, as well as a rise in the total bad debts, which weakens its financial position, which constitutes a decline in the financial stability of these banks.

Keyword: Monetary Policy, Financial Stability, Cash Credit, Capital, Deposits.